

## المحور الأول: المقاوله ومفاهيمها المختلفه؛ أهداف المقاوله - خصائص المقاوله - أهمية المقاوله - المقاوله - روح الإبداع والابتكار

### المقدمة:

تعدّ المقاوله من أهمّ الركائز الأساسية التي تقوم عليها الاقتصادات الحديثة، سواء في الدول المتقدمة أو النامية، لما تؤديه من أدوار محورية في تحريك عجلة الإنتاج وتحقيق التوازن الاجتماعي والاقتصادي، فقد أصبحت المقاوله اليوم أكثر من مجرد وحدة إنتاجية تهدف إلى الربح، بل تحوّلت إلى فاعل اقتصادي واجتماعي وثقافي يُسهم في بناء مجتمع دينامي وتنافسي.

فمن خلال المقاولات، يتم خلق الثروات وتوزيعها، وتوفير فرص الشغل، وتحفيز الاستهلاك والاستثمار، وإدماج الأفراد في الدورة الاقتصادية، مما ينعكس إيجاباً على مستويات العيش والتنمية المستدامة، كما أن المقاولات تلعب دوراً كبيراً في استغلال الموارد المحلية وتنميتها، وتعمل على توفير خدمات وسلع تواكب تطور حاجيات الأفراد والمجتمع.

وما يميّز المقاوله كذلك هو طبيعتها المتعددة الأبعاد؛ فهي تتقاطع فيها الجوانب الاقتصادية (كالربح والتكلفة والإنتاج)، والاجتماعية (كالتشغيل والمسؤولية الاجتماعية)، والتقنية والتكنولوجية (كالابتكار والتحول الرقمي)، مما يجعلها إطاراً شاملاً لتنزيل السياسات التنموية والاقتصادية.

ومع التحولات السريعة التي يشهدها العالم بفعل العولمة والتطور التكنولوجي، أضحت المقاوله مطالبة بأن تكون أكثر مرونة وابتكاراً، وأن تتبنى ثقافة ريادة الأعمال والتجديد المستمر من أجل البقاء والمنافسة في أسواق متغيرة.

فما هو إذًا مفهوم المقاوله بمختلف أبعاده؟ وما أهدافها وخصائصها التي تميزها؟ وكيف تساهم في تعزيز الإبداع والابتكار داخل المجتمع والاقتصاد؟

### أولاً: تعريف المقاوله ومفاهيمها المختلفة

تعتبر المقاوله من الركائز الأساسية في البناء الاقتصادي والاجتماعي للدول، حيث تلعب دوراً محورياً في الإنتاج والتشغيل وتحقيق التنمية المستدامة، ويمكن تعريف المقاوله بشكل عام بأنها وحدة اقتصادية مستقلة، تعمل ضمن إطار قانوني وتنظيمي محدد، بهدف إنتاج السلع أو تقديم الخدمات التي تلبّي حاجيات السوق، مع السعي لتحقيق الربح وضمان الاستمرارية.

لكن مفهوم المقاوله ليس موحداً أو ثابتاً، بل يختلف باختلاف الزاوية التي نُقارب منها الموضوع، سواء كانت اقتصادية أو قانونية أو اجتماعية أو إدارية، وفيما يلي عرض لأهم هذه المفاهيم:

➤ **من الناحية الاقتصادية:** تُعرف المقاوله على أنها مشروع اقتصادي يسعى إلى استثمار مختلف الموارد المتاحة، سواء كانت بشرية، مادية أو مالية، من أجل تحقيق الأرباح وتنمية رأس المال، وتلعب المقاوله دور الوسيط بين عوامل الإنتاج من جهة، والسوق والاستهلاك من جهة أخرى، عبر خلق القيمة المضافة وتحقيق النمو.

➤ **من الناحية القانونية:** تُعتبر المقاوله شخصاً معنوياً يتمتع بكيان قانوني مستقل عن أصحاب المشروع، تخضع المقاوله لجملة من القوانين والتنظيمات التي توطر نشاطها، وتُحدد مسؤولياتها وحقوقها وواجباتها تجاه الدولة (كالضرائب والتصاريح)، وتجاه المتعاملين معها من شركاء، زبائن، وموردين.

➤ **من الناحية الاجتماعية:** تُعد المقاوله عنصراً فعالاً في النسيج الاجتماعي، حيث تُوفر فرص الشغل وتُساهم في الإدماج المهني لفئات واسعة من السكان، كما تلعب دوراً في محاربة البطالة، والرفع من مستوى العيش، والمساهمة في استقرار المجتمعات من خلال تعزيز التضامن والتنمية المحلية.

➤ **من الناحية التدبيرية (الإدارية):** تُعرف المقاوله كمنظمة إنتاجية تعتمد على أساليب حديثة في التسيير والتخطيط والتنظيم والرقابة، تسعى إلى تحقيق أهدافها بكفاءة وفعالية، وضمان استمرارياتها وتنافسيتها في الأسواق، ويُشكل حسن التدبير عاملاً حاسماً في نجاح المقاولات وقدرتها على التكيف مع التحولات الاقتصادية والتكنولوجية.

المقاوله ليست فقط وحدة اقتصادية تهدف إلى الربح، بل هي كيان متعدد الأبعاد، يتفاعل مع محيطه القانوني والاجتماعي والتقني، وفهم المقاوله من مختلف الزوايا يُتيح إدراكاً شاملاً لدورها الحيوي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

## ثانياً: أهداف المقاوله

تُعتبر المقاوله كياناً اقتصادياً واجتماعياً يسعى إلى تحقيق مجموعة من الأهداف المتكاملة، التي تتجاوز مجرد الربح المالي لتشمل أبعاداً تنموية ومجتمعية. وتختلف هذه الأهداف حسب حجم المقاوله، طبيعة نشاطها، وبيئتها الاقتصادية، لكنها تتقاطع في عدد من الغايات الأساسية نوجزها كما يلي:

➤ **تحقيق الربح:** يُعد تحقيق الربح الهدف الأساسي والأول لأي مقاوله، فهو المحرك الرئيسي لاستمرار النشاط المقاولاتي، فالربح يضمن تغطية التكاليف التشغيلية، تمويل الابتكار وتطوير المنتجات،

تحسين أجور العاملين وتحفيزهم، دعم النمو والتوسع في الأسواق، من دون الربح، تُصبح المقاوله عاجزة عن الصمود في وجه الأزمات أو الاستثمار في مستقبلها.

➤ **تلبية حاجيات السوق:** تسعى المقاوله إلى رصد وتحليل حاجيات المستهلكين، والعمل على تقديم منتجات أو خدمات تستجيب لتلك الحاجيات من حيث الجودة العالية، السعر المناسب، الابتكار والتجديد، ويُعتبر رضا الزبون عنصراً حاسماً في نجاح المقاوله وبناء سمعتها، مما يجعل من فهم السوق وتوقعاته هدفاً استراتيجياً.

➤ **خلق فرص الشغل:** تلعب المقاولات دوراً كبيراً في الحد من البطالة من خلال توفير مناصب شغل مباشرة داخل وحداتها، وغير مباشرة عبر شبكات التوزيع، والنقل، والتوريد، ويُساهم هذا الدور في تحسين مستوى عيش الأفراد والأسر، إدماج الكفاءات في سوق العمل، تحقيق التوازن الاجتماعي والاستقرار المجتمعي.

➤ **تحقيق النمو والتوسع:** لا تكتفي المقاوله بالبقاء في وضعية مستقرة، بل تسعى إلى التوسع والانتشار من خلال فتح فروع جديدة محلياً أو دولياً، تنوع الأنشطة والمنتجات، الدخول في شراكات استراتيجية، هذا النمو يُعزز من موقع المقاوله في السوق ويزيد من حصتها التنافسية ويُقلل من المخاطر المرتبطة بالتقلبات الاقتصادية.

➤ **المساهمة في التنمية الاقتصادية:** تُعد المقاوله فاعلاً أساسياً في تنشيط الاقتصاد الوطني من خلال حريك عجلة الإنتاج والاستثمار، المساهمة في رفع الناتج الداخلي الخام، دعم الصادرات وتحسين الميزان التجاري، المساهمة في تطوير البنيات التحتية والمجالات الحيوية مثل التعليم والتكنولوجيا، وتلعب المقاوله دوراً متزايداً في تحقيق التنمية المستدامة من خلال إدماج البعد البيئي والاجتماعي ضمن سياساتها.

يتجاوز دور المقاوله المفهوم الضيق لتحقيق الربح، ليشمل أهدافاً أوسع تُسهم في بناء اقتصاد قوي، ومجتمع متماسك، وبيئة أعمال قائمة على الابتكار والتكافؤ، وتحقيق هذه الأهداف يتطلب رؤية استراتيجية وتدبيراً فعالاً يوازن بين المردودية والمسؤولية.

### ثالثاً: خصائص المقاوله

تتميز المقاوله بعدد من الخصائص الجوهرية التي تجعل منها فاعلاً اقتصادياً واجتماعياً مستقلاً ومؤثراً، فهذه الخصائص تُمكن المقاوله من التفاعل مع محيطها بكفاءة، وتُساهم في تحديد طبيعة أدائها وتوجهاتها الاستراتيجية، ومن أبرز هذه الخصائص نذكر ما يلي:

➤ **الاستقلالية:** تتمتع المقاول ب شخصية قانونية مستقلة تخوّل لها اتخاذ قراراتها المالية والإدارية والتقنية بشكل ذاتي، دون الرجوع إلى أطراف خارجية. هذا الاستقلال يُمكنها من التصرف بحرية في أموالها وممتلكاتها، إبرام العقود وتحمل الالتزامات، رسم سياساتها الخاصة في مجالات الإنتاج والتوظيف والتوسع.

➤ **تحمل المخاطر:** تُواجه المقاول بشكل دائم مخاطر متنوعة تتعلق بالسوق، والمنافسة، وتقلبات الأسعار، والتغيرات الاقتصادية المفاجئة، ويمثل الاستثمار أحد مجالات المخاطرة، حيث يمكن أن يؤدي إلى الربح أو الخسارة، ويُعد هذا الاستعداد لتحمل المخاطر من بين أبرز سمات روح المبادرة المقاولانية.

➤ **السعي إلى الربح:** يُعتبر الربح هدفًا رئيسيًا تسعى إليه المقاول من خلال الاستخدام الفعال للموارد، تقديم منتجات أو خدمات ذات قيمة مضافة، الاستجابة لاحتياجات السوق، فالربح ليس فقط مصدر تمويل ذاتي، بل هو أيضًا مؤشر على نجاح المقاول في تحقيق أهدافها الاقتصادية.

➤ **التنظيم الداخلي:** تتميز المقاول بوجود هيكل تنظيمي داخلي يُوزع الأدوار والمسؤوليات بين مختلف المصالح والأقسام، مثل الإدارة العامة، الموارد البشرية، المحاسبة والمالية، التسويق والإنتاج، هذا التنظيم يُسهّل عملية اتخاذ القرار، ويُساهم في تحسين الأداء العام وضمان التنسيق بين مختلف مكونات المقاول.

➤ **علاقة مباشرة بالسوق:** تتفاعل المقاول بشكل مستمر مع محيطها الاقتصادي، وتخضع لقانون العرض والطلب، فهي تُعد وحدة إنتاجية وتبادلية في آنٍ واحد، حيث تُكيّف سياستها الإنتاجية حسب حاجيات المستهلكين، تُراجع أسعارها حسب المنافسة، تُطور استراتيجيات تسويق لجذب الزبائن والحفاظ عليهم، هذا التفاعل مع السوق يجعل المقاول دائمًا في موقع تطور وتغيير مستمر لمواكبة التحولات الاقتصادية والتكنولوجية.

تُشكل خصائص المقاول الأساس الذي تقوم عليه ديناميكيتها وفعاليتها داخل الاقتصاد، فهي ليست مجرد وحدة إنتاج، بل كيان يتسم بالاستقلالية، والمبادرة، والقدرة على التكيف مع مختلف التحديات، مما يجعلها عنصرًا محوريًا في النسيج الاقتصادي والاجتماعي.

#### رابعًا: أهمية المقاول في الاقتصاد والمجتمع

تلعب المقاول دورًا محوريًا في دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، لما توفره من فرص ومبادرات تساهم في تحقيق التقدم والازدهار، ويمكن تلخيص أهمية المقاول في النقاط التالية:

➤ **خلق مناصب الشغل ومحاربة البطالة:** المقالوة تُعد من أبرز مصادر التشغيل، حيث توفر فرص عمل متنوعة ومتكاملة تُمكن الأفراد من تحسين أوضاعهم المعيشية، كما تساهم في إدماج الشباب والخريجين الجدد في سوق العمل، مما يقلل من نسب البطالة ويعزز الاستقرار الاجتماعي.

➤ **تشجيع الاستثمار وتحريك رؤوس الأموال:** تعمل المقاولات على جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية من خلال مشاريعها المختلفة، مما يُنعش الدورة الاقتصادية، كما تُحفّز الأفراد والمؤسسات على استثمار مدخراتهم في مشاريع مربحة، مما يزيد من حجم السيولة والتداول المالي داخل الاقتصاد.

➤ **تطوير البنية التحتية وتحسين مستوى العيش:** من خلال مشاريعها في مجالات مثل البناء، النقل، التكنولوجيا، والخدمات، تساهم المقاولات في تطوير البنى التحتية (كالطرق، المستشفيات، المدارس...)، وهو ما ينعكس إيجابًا على جودة حياة المواطنين وسهولة حصولهم على الخدمات الأساسية.

➤ **تعزيز التنافسية وتحسين جودة المنتجات والخدمات:** تُعتبر المقالوة أحد أهم العوامل التي تدفع نحو الابتكار وتحسين الجودة، وذلك في ظل المنافسة الدائمة في السوق، فكل مقالوة تسعى لتقديم الأفضل من حيث الجودة والسعر، مما يعود بالنفع على المستهلك، ويرفع من مستوى المعايير الإنتاجية داخل الاقتصاد.

➤ **المساهمة الاجتماعية والبيئية:** لا تقتصر وظيفة المقالوة على الجانب الربحي فقط، بل تلعب أيضًا دورًا اجتماعيًا مهمًا من خلال دعم المبادرات المجتمعية، وتمويل مشاريع ذات طابع بيئي أو إنساني، كما تتجه العديد من المقاولات نحو اعتماد ممارسات مسؤولة ومستدامة، تحترم البيئة وتُراعي حقوق العاملين.

من خلال كل هذه الأدوار، تظهر المقالوة كمحرك رئيسي للتنمية الشاملة، إذ تُمثل ركيزة أساسية لتحقيق النمو الاقتصادي، وتحسين الظروف الاجتماعية والبيئية، وبناء مستقبل مستدام يضمن التوازن بين الربح والمسؤولية.

### **خامسًا: المقالوة وروح الإبداع والابتكار**

في ظل عالم يشهد تحولات متسارعة وتطورات تكنولوجية مستمرة، لم يعد تحقيق الربح وحده كافيًا لضمان بقاء المقالوة ونجاحها على المدى الطويل، فقد أصبحت روح الإبداع والابتكار من الركائز الأساسية التي تعتمد عليها المقالوة لتأمين استمراريته وتعزيز تنافسيته في الأسواق المحلية والدولية، ومن أبرز تجليات دور الإبداع والابتكار داخل المقالوة:

- **البحث عن حلول جديدة وطرق غير تقليدية:** المقاول المبدعة لا تكتفي بالطرق الكلاسيكية في الإنتاج أو التسيير، بل تسعى إلى ابتكار أساليب جديدة لتحسين جودة المنتجات أو الخدمات، اعتماد نظم تسيير حديثة وأكثر مرونة، إيجاد حلول مبتكرة لتخفيض التكاليف ورفع الفعالية.
  - **إطلاق منتجات وخدمات مبتكرة:** الابتكار يسمح للمقاول بتصميم منتجات جديدة تستجيب لحاجيات السوق المتغيرة، استهداف فئات جديدة وتوسيع قاعدة المستهلكين، خلق قيمة مضافة تميزها عن المنافسين وتمنحها موقعًا متقدمًا في السوق.
  - **الاعتماد على التكنولوجيا والبحث العلمي:** تُعد التكنولوجيا أداة أساسية في تحقيق التميز، إذ تعتمد المقاولات الرائدة على الذكاء الاصطناعي وأدوات التحليل الرقمي لتحسين القرارات، الأبحاث والتطوير لتجديد عروضها باستمرار، الرقمنة لتسريع عمليات الإنتاج وتقليل الأخطاء.
  - **تشجيع بيئة العمل الإبداعية:** المقاول الناجحة تعمل على بناء ثقافة داخلية تحفز الإبداع، وذلك من خلال تشجيع العاملين على تقديم أفكار جديدة واقتراح حلول، منح الثقة والاستقلالية للفرق داخل المقاول، توفير تكوين مستمر لتطوير المهارات والقدرات.
  - **التميز والتأقلم مع التحديات:** بفضل الابتكار، تتمكن المقاول من التكيف السريع مع التغيرات المفاجئة في السوق أو الاقتصاد، تجاوز الأزمات من خلال حلول غير تقليدية، الحفاظ على مكانتها في بيئة تنسم بالتنافسية الحادة وعدم الاستقرار.
- الإبداع والابتكار ليسا خيارًا ترفيهيًا أو ثانويًا، بل هما عنصران أساسيان لبقاء المقاول واستمرارها في عالم متقلب وسريع التطور، فالمقاول التي تُجدد أدواتها وتُحفز عقولها، تملك فرصة حقيقية للنجاح، مهما كانت التحديات.

## الخاتمة:

تُعدّ المقاول اليوم عنصرًا محوريًا في الدينامية الاقتصادية والاجتماعية، إذ لا يقتصر دورها على إنتاج السلع والخدمات وتحقيق الأرباح، بل يتجاوز ذلك إلى خلق فرص الشغل، وتحفيز الابتكار، والمساهمة في التنمية المستدامة، وبفضل قدرتها على التأقلم مع المتغيرات، وتبني الحلول المبتكرة، أصبحت المقاول أحد الركائز الأساسية لبناء اقتصاد قوي ومتناسك.

ومع ما يشهده العالم من تحولات متسارعة وتحديات متزايدة، يبرز تشجيع روح المقاول، خاصة في أوساط الشباب، كخيار استراتيجي لا غنى عنه لمواجهة البطالة، وتحقيق الاندماج المهني، وتعزيز ثقافة المبادرة الذاتية، ولتحقيق ذلك، لابد من توفير بيئة حاضنة ومحفزة تشمل تسهيلات إدارية وتمويلية، ومنظومة

تعليمية تُنمِّي الحس المقاولاتي، ودعم الابتكار والبحث العلمي، فالمقاولة ليست مجرد مشروع اقتصادي، بل هي رافعة حقيقية للتغيير والبناء والتنمية، ومن هنا، فإن الاستثمار في العقل المقاولاتي هو استثمار في مستقبل المجتمعات.